الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
7 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد ..... (أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: *السيد رويس ماسيو*

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17370 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات (A/73/327 و A/73/344 و A/73/425 و A/73/426)

١ - **السيد كاري** (مكتب خدمات الدعم المركزية): عرض تقرير الأمين العام بشأن الاقتراح المتعلق بمشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيه (A/73/327)، فقال إن التقرير أُعد عملا بالجزء الثالث عشر من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٢ ألف. وقال إن فريق المشروع قد أنجز مرحلة التخطيط في أواخر عام ٢٠١٧، وهو يعمل الآن على التصميم النهائي مع الشركة الاستشارية الرئيسية. وقد جرى تعزيز هيكل الحوكمة من خلال إنشاء شبكة من المنسقين، يعرفون باسم رواد التغيير، لضمان استمرارية تصريف الأعمال وإشراك المستخدمين النهائيين في تصميم حيز مكتبي حديث مناسب للغرض. وسيجري تنقيح تصميم التعديل التقويمي لاستيفاء معايير مقاومة الزلازل ونطاق استبدال دورة الحياة لتناول المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة، بما في ذلك السلامة من الحرائق وسلامة الأرواح. وقد جرى تحسين استراتيجيات البناء ومكان الإيواء المؤقت، ويجري تنفيذ توصيات هيئات الرقابة.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفريق الإدارة العليا التابع لها في جوانب المشروع المتعلقة بإدارة التغيير. وفيما يتعلق بمقررات الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/72/684-E/2018/7)، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشروع كمبادرة استراتيجية من شأنها أن تساعد على تحقيق رؤية الأمين العام لجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المدعومة بآليات معززة للتخطيط المشترك بين الوكالات، ونماذج أكثر إبداعاً للحضور المادي، وخدمات مشتركة. وسيتم التشجيع على التخطيط المشترك بين الوكالات في الحيز المكتبي الجديد من خلال القرب من الأفرقة الإنمائية للأمم المتحدة والمجالات التعاونية المشتركة. وقال إن هذا المشروع هو حاليا بند منتظم على جدول أعمال اجتماعات فريق الإدارة العليا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز حالياً على إدارة التغيير من نظام المكاتب المغلقة إلى أماكن العمل المفتوحة.

٣ - وأضاف قائلا إن البلد المضيف قد اضطلع بدور نشط في المشروع، وشارك فريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع اللجنة الاستشارية التقنية المنشأة بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والمجلس التايلندي للمهندسين لكفالة أخذ الدروس المستفادة في الاعتبار وإدماج المعارف وأفضل الممارسات المحلية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عُقد في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماع للشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق، حيث ناقش فريق المشروع مع نظرائه الاختصاصيين المسائل المشتركة والدروس المستفادة من مشاريع التشييد في مراكز العمل الأخرى. وخلال مرحلة التصميم، جرى تنقيح منهجية التشييد كي يتسنى توفير جميع أماكن الإيواء المؤقتة في الموقع، وهو حل فعال من حيث التكلفة يقلل إلى أدنى حد من تعطيل استمرارية تصريف الأعمال. وقد أجرت اللجنة دراسة استقصائية بشأن التيسير لذوي الإعاقة، شارك فيها ٤٠٠ من موظفيها على الإنترنت أو من خلال مجموعات التركيز. وقد جرى عرض النتائج في خريطة طريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الخاصة بالتيسير لذوي الإعاقة، والتي من شأنها أن يُسترشد بها في تصميم بيئة المكاتب وتحسين العمليات الحالية.

٤ - وقال إنه جرى شغل منصب منسق المشروع في المقر، بتمويل مشترك من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجرى التعاقد مع شركة مستقلة لإدارة المخاطر. وعقد مكتب خدمات الدعم المركزية حلقة عمل لإدارة المخاطر في بانكوك في أوائل عام ٢٠١٨؛ وكان من بين النتائج تحليل المخاطر بطريقة مونتي كارلو، الذي عمل على قياس مدى ثقة المنظمة بأن المشروع سيكتمل في حدود الميزانية. كما عقد المكتب حلقة عمل بشأن الهندسة القيمية شملت المسؤولة التنفيذية للمشروع وفريقها، وذلك من أجل تحديد طرق تجنب التجاوزات في التكاليف، والقيام عند الحاجة بإيجاد حلول تصميم بديلة للبقاء في حدود الميزانية دون التأثير على نطاق المشروع أو جودة العمل. وعقد المكتب اجتماعات شهرية مع فريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وطُلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق

للأمين العام، وتحيط علما بخطة التكاليف المنقحة، وتوافق على إنشاء وظيفتين مؤقتتين، وترصد مبلغا قدره ٥٠٠ ٤٨٤ ٤ دولار للمشروع في عام ٢٠١٩. وهذه التكاليف، التي تتعلق أساسا ببناء مكان الإيواء المؤقت وبالتصميم وإدارة المشاريع، متماشية مع المبلغ المتوقع المبين في التقرير السابق للأمين العام.

٥ - **السيدة تيتيه** (المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي): عرضت، عن طريق التداول بالفيديو، تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/73/344). وقالت إن التقرير أبرز الخطوات التي اتخذت منذ صدور تقرير الأمين العام عن الاقتراح الخاص باستبدال مباني المكاتب (A/72/375)، وموافقة الجمعية العامة على ذلك الاقتراح في قرارها ٢٦٢/٧٢ ألف. وأفادت بأنّ استبدال المباني هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية المحددة في تقريري الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في الدورتين التاسعة والستين والسبعين للجمعية العامة (A/69/760 و A/70/697). ويقدّم التقرير الحالي بشأن استبدال المباني تحديثًا حول التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ ومعلومات تتعلق بتنقيح المقترح. وقد انخفضت التكلفة الإجمالية المقدرة البالغة ٦٩,٨٨ مليون دولار، المشار إليها في التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة، بنسبة ٥,٢ في المائة لتصل إلى التكلفة الإجمالية القصوى المنقحة البالغة ٦٦,٢٦ مليون دولار من خلال اقتراح استخدام مبنى خدمات النشر القائم في أغراض أخرى بدلا من تشييد مبنى خدمات منفصل كما هو مقترح في التقرير السابق. وأوضحت أنّ عملية التنقيح تتجنب أيضا استخدام مكان إيواء مؤقت، وتخفض تكاليف التصعيد الإجمالية من خلال الإسراع بالجدول الزمني للتشييد.

٦ - وأضافت قائلة إنه بعد تبرع حكومة كينيا في عام ١٩٧٥ بمجمع غيغيري إلى الأمم المتحدة، كانت المباني الأصلية قد شُيدت باعتبارها أماكن مكاتب مؤقتة، واستمر استخدامها، بعد تعزيزها في وقت لاحق، باعتبارها مكاتب لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي عام ٢٠١٤، قام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بتقييم حالة مباني غيغيري وهياكلها الأساسية. وقد أُدرجت النتائج في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في الدورة السبعين للجمعية العامة (A/70/697)، حيث اقتُرح إدخال تحسينات على مستوى المجمع، بما في ذلك إدخال تحسينات على مرافق المؤتمرات واستبدال المباني. وتشمل المباني حاليا الحيز المكتبي، والمرافق الطبية والأمنية، والمخازن، وورش عمل المقاولين، والمقصف، ومرافق تشغيلية أخرى. وتقترب هذه المباني من نهاية فترة خدمتها، وهي، على الرغم من التحسينات الداخلية على مر السنين، لا تمتثل للمعايير السائدة، وليست آمنة ولا تستوفي المتطلبات الأمنية للأمم المتحدة. ومن خلال الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، تَقرر أن تكلفة الاستثمار في أعمال الصيانة الرئيسية لهذه المباني ستفوق في نهاية المطاف تكاليف استبدالها بالكامل.

٧ - واستطردت قائلة إن مبادرات التحول في تسيير أعمال المنظمة التي يجري تنفيذها في الأمم المتحدة يمكن أن تؤثر على الاحتياجات المتعلقة بالحيز في مجمع غيغيري، ولذلك فقد صُمم المشروع لتوفير أقصى قدر من المرونة الوظيفية. وأوضحت أنّ القدرة على تحديد الحجم الصحيح لأي بناء جديد - لتعديل المساحة الإجمالية المبنية في ذلك البناء وتحقيق استخدام أكثر كفاءة ومرونة للمباني القائمة - أمر ضروري في التعامل مع المتطلبات المستقبلية. غير أنه يجب معالجة أوجه القصور الحالية المتعلقة بسلامة الأرواح في المباني A إلى J، بغض النظر عن التطويرات المستقبلية في المجمع.

٨ - وقالت إنه بالرغم من أنّ إصلاحات الأمين العام، التي كان أحد أهدافها هو تحقيق اللامركزية، من المرجح أن تجعل هذا المجمع موقعا مثاليا لزيادة النشاط التشغيلي، فإنّ التقرير لا يحاول أن يأخذ في الحسبان أو يقرر سلفا نتيجة نظر الجمعية العامة في مقترح الأمين العام المقبل بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. غير أن الاقتراح المنقح لاستبدال المباني يتسم بما يكفي من المرونة لاستيعاب التغييرات المستقبلية في الطلب على الحيز في المكتب؛ وهو يستند إلى بناء مبنيين مكتبيين جديدين، لكن التصميم يعتمد شكل وحدات نموذجية ويمكن تعديله للسماح ببناء مبنى واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة مبان. وسيتم تنفيذ استراتيجيات وتحديثات في مجال الاستخدام المرن لأماكن العمل من أجل ضمان الاستفادة القصوى من الحيز المكتبي الحالي في المجمع، بما يتماشى مع الخبرة وأفضل الممارسات المطبقة على مشاريع الاستخدام المرن لأماكن العمل الأخرى، بما في ذلك في مبنى الأمانة العامة في نيويورك. وفي إطار الاقتراح المنقح، سيتم زيادة حيز المكاتب في مبنى خدمات النشر من خلال إعادة استخدام مساحة الطباعة وبناء طابق متوسط (ميزانين). ولن تكون هناك حاجة إلى أي مبنى جديد للخدمات أو مكان إيواء مؤقت، لأن التجديد سيوفر مساحات مكاتب جديدة في وقت أبكر مما كان متوقعًا في السابق، ومن ثم يمكن استخدام مبنى خدمات

النشـــر كمكـان إيواء مؤقت بينما يتم تحويل المباني M–X ومرفق المكاتب الجديد إلى نظام الاستخدام المرن لأماكن العمل بعد إخلاء المباني J-A. ومن شأن استخدام استراتيجيات مرنة في أماكن العمل في المبنيين الجديدين للمكاتب أن يوطد وجود الجهات الشاغلة لحيز والتابعة للأمانة العامة.

٩ - وتابعت كلامها قائلة إن المكتب هو مركز العمل الوحيد في الجنوب الذي توجد فيه مقار عالمية لمؤسسات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فالعديد من الوكالات والصناديق والبرامج لديها مكاتبها الإقليمية والقطرية ومكاتبها للمشاريع هناك. وأوضحت أنّ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقوم بأعمال في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، بما في ذلك ضمن مجالات السلام والأمن والمساعدة الإنسانية. ونيروبي هي جزء من قارة واسعة ودينامية ومتغيرة بسرعة، وقد أكد الأمين العام أنه يعطى أولوية مرتفعة لتعزيز مكانة أفريقيا في الأمم المتحدة ومكانة المنظمة في أفريقيا. ويدير المكتب، وهو الجهة الوحيدة بالمنظمة التي تقدم الخدمات عالميا في أفريقيا، إيرادات سنوية خارجة عن الميزانية تبلغ بليون دولار، ونفقات بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وأكثر من ٠٠٠ ٨ منحة فردية؛ ويقدم الدعم المتصل بذلك إلى أكثر من ١٠٠ مكتب ميداني وقطري وإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ويقوم بإعداد البيانات المالية السنوية لتلك المكاتب والعديد من التقارير إلى المانحين والدول الأعضاء ومراجعي الحسابات؛ ويقدم خدمات مشتركة لأكثر من ٧٠ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً. ويجري تمويل أكثر من نصف ميزانية المكتب من خلال رسوم الخدمة، ويجري الموافقة على أسعارها وميزانياتها من جانب مجالس خدمات العملاء. ودعما لعمليات الأمم المتحدة، تبرعت حكومة كينيا بـ ١٤٠ فدانا من العقارات الممتازة، التي استثمرت فيها الجمعية العامة استثمارات أساسية في الهياكل الأساسية. ودعما لكيانات الأمم المتحدة، قامت الحكومة أيضا بتحديث الطرق في منطقة غيغيري عن طريق إدخال إشارات المرور وممرات الانزلاق ومسارات ركوب الدراجات وممرات المشاة.

١٠ - وأكدت أن الاقتراح سيكون ذا قيمة جيدة للغاية مقابل المال؛ وأنّ التكلفة الإجمالية المنقحة ستتيح توفير مباني المكاتب ومباني الخدمات لكيانات الأمم المتحدة التي تحتاج إلى حيز آمن في نيروبي، دون الحاجة إلى أي تحسينات كبيرة للمكاتب في المجمع لمدة عشرين عاما. وللمكتب سجل حافل بالنجاح في المشاريع الكبيرة، بما في ذلك بناء مرفق المكاتب الجديد، وهو أحد أكثر مباني المكاتب تقدما من الناحية البيئية في المنطقة عندما اكتمل في عام ٢٠١٠، في حدود الميزانية المعتمدة والجدول الزمني. ويطلب من الجمعية العامة الموافقة على النطاق المقترح والمعدل الأقصى المنقح للمشروع واستراتيجية التنفيذ لاستبدال مباني المكاتب J-A؛ والموافقة على إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفتين برتبة ف-٣، ووظيفتين لاثنين من الموظفين الوطنيين، ووظيفتين من الرتبة المحلية لإدارة المشاريع ودعمها وتنسيقها؛ وتخصيص مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٩٥ ٦ دولار لعام ٢٠١٩؛ والموافقة على إنشاء حساب متعدد السنوات للتشييد الجاري لهذا المشروع.

١١ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بمشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/73/425)، فقال إن المشروع لا يزال في مرحلة التصميم وتقديم المناقصات، وأن الأمين العام يقترح في تقريره إدخال تعديلات على تصميم التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل، وكذلك على الاستراتيجية المتعلقة بمكان العمل المؤقت. وأضاف قائلا إنه من أجل توفير جميع أماكن العمل المؤقتة داخل موقع اللجنة، سيتم إنشاء حيّز إضافي تبلغ مساحته ٢٠٠ ١ متر مربع. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية بأن يزود الأمين العام الجمعية العامة بمعلومات تتعلق بالتعديلات المقترحة على المباني المؤقتة وباستخدامها في قابل الأيام، عند نظر الجمعية في تقرير الأمين العام. وقال إن اللجنة الاستشارية تحيط علما بنتائج عملية محاكاة المخاطر التي أجريت بطريقة مونتي كارلو، وأنها تتوقع أن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني. واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي، رهنا بالتوصيات والملاحظات المبداة في تقريرها، بأن تحيط الجمعية العامة علما بما أحرز من تقدم منذ صدور التقرير السابق للأمين العام؛ وتحيط علما أيضا بخطة تكاليف المشروع المنقحة؛ وتوافق على إنشاء الوظيفتين المؤقتتين اللتين طلبهما الأمين العام؛ وتخصص مبلغا صافيه ٥٠٠ ٤٨٤ ٤ دولار لأنشطة المشروع في عام ٢٠١٩؛

١٢ - وفي معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في

نيروبي (A/73/426)، أعرب عن ترحيب اللجنة بالتحسينات المدخلة على نطاق بالمشروع، وعلى استراتيجية التنفيذ الخاصة به، والأنشطة المقبلة المتعلقة به، والوفورات في التكاليف التي تبلغ نسبة ٥,٢ في المائة من الميزانية الإجمالية. وقال إن تقديم الأمين العام، في تقريره، للمعلومات المقارِنة والتوضيحات المتعلقة بكل من خطة التكاليف الأصلية وخطة التكاليف المنقحة، يشكل ممارسة من الممارسات الجيدة. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توصي بتوفير معلومات مقارِنة ومواد تصويرية تبيّن تسلسل الأعمال المقترحة، في جميع التقارير المتعلقة بمشاريع التشييد. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن يتم تنقيح التكاليف الاحتمالية والزيادات التصاعدية مع تقدم المشروع، وأن يتم ضمان إدارة المخاطر المتعلّقة بتكاليف التشييد، وأوامر التغيير، والجداول الزمنية للأنشطة، وأنشطة الشراء، وذلك من أجل تقليص مخاطر عدم إنجاز المشروع في الوقت المحدد والحيلولة دون تجاوز التكاليف. وقال، في هذا الصدد، إنه بالنظر إلى التكاليف المرتبطة باحتياجات الاستخدام المرن لأماكن العمل، فإن اللجنة الاستشارية تأمل في أن يتضمّن المشروع التجريبي تحليلا محدّثا للتكاليف مقابل الفوائد ويُعالج ما تم تحديده من تحديات وممارسات فضلى ومتطلبات تنفيذ تتعلق ببيئة أماكن العمل المرنة.

١٣ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي، رهنا بالتوصيات والملاحظات الواردة في تقريرها، بأن توافق الجمعية على المقترحات المتصلة بنطاق المشروع وتكلفته الإجمالية القصوى البالغة ١٠٠ ٢٦٠ ٦٦ دولار، وعلى استراتيجية التنفيذ المتصلة باستبدال مباني المكاتب؛ وبأن توافق على إنشاء الوظيفتين المؤقتتين اللتين طلبهما الأمين العام؛ وتخصص مبلغا قدره ٦,٥٩٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩؛ وتوافق على إنشاء حساب متعدد السنوات للتشييد الجاري لهذا المشروع.

١٤ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تقدر قيام حكومة تايلند بتيسير عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتشجع هذه اللجنة على العمل مع البلد المضيف والسلطات المحلية في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وأضاف قائلا إن للجان الإقليمية أهمية أساسية في النهوض بالتعددية وتبادل المعارف والحوار على الصعيد الإقليمي. فعلى مر السنين، كثّفت الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، من طلباتها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأكد على ضرورة أن تكفل المنظمة إنجاز مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل، في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، حتى تتمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة وتوفّر خدماتها لتلك الدول الأعضاء على النحو الأمثل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتم إدارة المشروع وفقا لأعلى معايير الحوكمة والرقابة والشفافية والمساءلة. وذكر أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أبرز، في تقريره الثاني الخاص بمراجعة حسابات المشروع، التقدم المحرز في التنفيذ، وأعرب عن ثقة المجموعة في أن تتبع اللجنة التوصيات الثماني الواردة في التقرير.

١٥ - واستطرد قائلا إنه، من خلال التوعية الواسعة النطاق، نجحت المنظمة في اجتذاب مرشحات مؤهلات إلى فريق المشروع. وأوضح أنّه ينبغي لها أن تتخذ تدابير مماثلة في مساعيها في المستقبل، تمشيا مع التزام الدول الأعضاء بتحسين تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل على جميع مستويات القوة العاملة في الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد المجموعة لتوصية الأمين العام بتعيين موظف واحد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية)، وموظف واحد آخر للوجستيات والتنسيق (موظف وطني)، على أساس مؤقت، في الحيز البديل في الموقع. وأردف قائلا إنه ابتغاء تحسين أداء المباني، وحفظ الطاقة، وتحقيق أقصى استفادة من الحيز، لا بد من استخدام المعارف والتكنولوجيا والقدرات المحلية في مختلف مراحل التنفيذ. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتخطيط المبنى المؤقت في الموقع وتنقيح منهجية التشييد، وهما أمران وإن أديا إلى تأخير البدء فإنهما لا يطيلان مدة التشييد، ولا يؤثران على تاريخ إنجاز المشروع. وأفاد بأن المجموعة تشعر، على الرغم من تأكيدات الأمين العام بأن الميزانية البالغة ٤٠,٠٢ مليون دولار لن تتأثر بتأخر التشييد، بقلق إزاء المستوى المنخفض نسبيا للثقة من أن المشروع سيُنجز في حدود تلك الميزانية. لذلك، لا بد للأمين العام من إكمال التصميم على وجه السرعة، واتخاذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر في الوقت المناسب، والتماس التبرعات وغيرها من أشكال الدعم من الدول الأعضاء.

١٦ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام هن التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أعرب السيد أحمد عن تقدير المجموعة لقيام حكومة كينيا بتيسير عمل المكتب، الذي ينبغي أن يعمل مع الحكومة في جميع مراحل المشروع.

وأعرب عن ترحيب المجموعة بتخفيض التكلفة الإجمالية للمشروع، الذي تحقق عن طريق تنقيح خطة لإعادة توظيف مبنى خدمات النشر الحالي بدلا من تشييد مبنى مستقل للخدمات. وشرح كيف أن استخدام استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في المبنى المعاد توظيفه، وفي مبنى المكاتب الجديد، تؤدي إلى دمج المساحة المخصصة حاليا للمستأجرين من الأمانة العامة، مما يتيح حيزا مكتبيا إضافيا لمستأجرين آخرين من الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتقدم المحرز في الأنشطة الأولية، وأشار إلى أن الامتثال للقوانين المتعلقة بالتخفيف من مخاطر الزلازل، واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية، والصحة والسلامة الصناعية، وتيسير إمكانية الوصول لذوي الإعاقة، واستخدام الحيز المكاني والكفاءة في استخدامه، كل ذلك سيتم معالجته خلال تنفيذ المشروع. وأضاف قائلا إن عملية استقدام الموظفين للوظائف المتعلّقة بالمشروع ينبغي أن تراعي الأنشطة المقررة في دورة حياة المشروع، كما أن مدة الوظائف ينبغي أن تطابق الاحتياجات الفعلية المحددة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

١٧ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بتعيين خبير مستقل في مجال إدارة المخاطر من أجل تقديم الدعم إلى مكتب خدمات الدعم المركزية. وقال إن استراتيجيةً لإدارة المخاطر قد وضِعت من أجل المساعدة على إدارة مخصصات طوارئ تستند إلى تقييم المخاطر. وأضاف أن اللجنة تحث الأمين العام على التفكير في الدروس المستفادة والممارسات الفضلى في إدارة المشروع، وعلى أن يهيئ بيئة تعاونية لإشراك سلطات البلد المضيف. وتمشيا مع القرارات السابقة للجمعية العامة ذات الصلة بمشاريع التشييد، لا بد للأمين العام من أن يبذل كل جهد ممكن لاستخدام المواد والمعارف والتكنولوجيا المحلية. وختم قائلا إنه بالنظر إلى الحاجة إلى ضمان الصحة والسلامة في مباني الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم التنفيذ في الوقت المناسب لمشاريع أخرى ذات صلة بالاستعراض الاستراتيجي للمرافق، بما في ذلك في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٨ - **السيدة تانغ** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن اللجان الإقليمية، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تضم ٥٣ دولة عضوا و ٩ أعضاء منتسبين، هي أكبر اللجان، ويجب أن يكون مكان العمل فيها آمنا وملائما وسهل الوصول. وأعربت عن امتنانها لحكومة تايلند، البلد المضيف، على تيسير عمل اللجنة لأنّ المساعدة التقنية وبناء القدرات اللذان تقدمهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومع ذلك، فلا يزال يتعين القيام بالكثير. وأكدت من جديد تأييد الرابطة للجنة، وأعربت عن تطلع الرابطة إلى العمل عن كثب مع الأمين التنفيذي المعين حديثا.

١٩ - وأكدت أيضا على الأهمية الحاسمة للحوكمة الرشيدة والإشراف الفعال والشفافية والمساءلة لإنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية. كما أكدت على ضرورة أن يحرص الموظف المتفرغ لتنسيق شؤون المشروع على التنسيق الوثيق بين الأمانة العامة واللجنة. وأضافت قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أبرز، في تقريره الثاني المتعلق بمراجعة الحسابات، أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ المشروع. ومضت قائلة إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد نفذت توصيات المكتب الثماني، أو أنها بصدد تنفيذها، وذلك بوسائل منها وضع اللمسات الأخيرة على الخطط الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالمبنى المؤقت في الموقع، التي ينبغي أن تتضمن تحليلا للتكاليف والعوائد ودراسةً للجدوى التشغيلية. وأعربت عن تأييد الرابطة لتوصية الأمين العام بتعيين موظف واحد لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية) وموظف واحد آخر للوجستيات والتنسيق (موظف وطني) في وظيفتين مؤقتتين في المبنى المؤقت في الموقع. وأضافت أنه ينبغي لفريق المشروع أن ينظر في سبل مبتكرة للاستخدام الأمثل للحيز، وحفظ الطاقة، وتحقيق وفورات في التكاليف، والحد من تعطيل سير العمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للنهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

٢٠ - وأشادت بكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب خدمات الدعم المركزية، على اجتذاب مرشحات مؤهلات إلى فريق المشروع، حيث إن أربعا من وظائف الفئة الفنية الخمس تشغلها نساء. وقالت إن على الأمم المتحدة تحقيق تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في قوتها العاملة على جميع المستويات. وأضافت أنه ينبغي استخدام المعارف والمواد والتكنولوجيا المحلية والقدرات الداخلية في المشروع، وأنّ الرابطة ترحب تبعا لذلك بإنشاء اللجنة الاستشارية للخبراء التقنيين المحليين، مما يؤكد أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبلد المضيف.

٢١ - وأكدت على ضرورة أن تدعم الجمعية العامة تنفيذ المشروع بالكامل وفي آجاله. وذكرت أنه على الرغم من التأخير في بدء

التشييد، فإنّ مدة التشييد الإجمالية وتاريخ إنجاز المشروع مازالا في موعدهما لنهاية عام ٢٠٢٣، والميزانية في حدود ٤٠,٠١٩ مليون دولار، بما في ذلك الأموال المخصصة للطوارئ. بيد أنها أعربت عن قلق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التحليل المجرى باستخدام طريقة مونتي كارلو، والذي أظهر احتمالا كبيرا في أن يتجاوز المشروع حدود الميزانية؛ وقالت إن اللجنة تحث الأمين العام على العمل على التخفيف من المخاطر في الوقت المناسب. واستطردت قائلة إن فريق المشروع ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المستمدة من مشاريع التشييد الكبرى الأخرى. فتنفيذ هذه المشاريع في اللجان الإقليمية مهم لفعالية المنظمة وكفاءتها؛ والرابطة تؤيد استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتجديد مرافق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعربت عن امتنان المجموعة لحكومة كينيا على دعم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وعن ثقتها في أن يقوم الأمين العام بالتحاور بفعالية مع الحكومة لكفالة إنجاح استبدال مباني المكاتب من A إلى J. وقالت إن الحكومة برهنت على التزامها باستضافة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في نيروبي، من خلال التبرع بالأرض التي يقوم عليها المكتب. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالتزام الأمين العام بتوفير ما يكفي من أماكن الإقامة والمرافق للموظفين في مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة، وباستبدال المباني، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ ألف.

٢٣ - وذكرت أن المباني من A إلى J التي شُيدت في أواخر سبعينات القرن الماضي بوصفها مبانٍ شبه دائمة، لا تتوافق مع القوانين السائدة من حيث الامتثال للمعايير المتعلقة بالصحة والسلامة الصناعية، والجوانب المرتبطة بمقاومة الزلازل، والمواد الخطرة، والتيسير لذوي الإعاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة واستدامتها، وكفاءة استخدام الحيز المكاني. وأضافت قائلات إنّ الامين العام قد ثبت لديه، من خلال الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، أن تكلفة مواصلة الاستثمار في أعمال الصيانة الرئيسية لتلك المباني ستفوق مع الوقت تكاليف الاستبدال الكامل لها. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالتكلفة القصوى المنقحة البالغة ١٠٠ ٢٦٠ ٦٦ دولار لاستبدال المباني، وإنشاء حساب متعدد السنوات للإنشاءات الجارية في إطار هذا المشروع. وقالت إن المجموعة تحث للأمين العام على تجنب التأخير وما ينجم عنه من تصاعد للتكاليف في مشاريع التشييد الحالية والمستقبلية. وهي ترحب بالنطاق المنقح للمشروع، وباستراتيجية التنفيذ الخاصة به، والأنشطة المستقبلية المتعلقة به. وأشارت إلى أن إعادة توظيف مبنى خدمات النشر، وتطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مباني المكاتب المتبقية، سيخفضان التكلفة بنسبة ٥,٢ في المائة. وأضافت أن المجموعة ترى أن عملية استقدام الموظفين للوظائف المتعلّقة بالمشروع ينبغي أن تراعي الأنشطة المقررة في دورة حياة المشروع، وأن تكون ”حسب الحاجة“. وتمشيا مع القرارات السابقة للجمعية العامة ذات الصلة بمشاريع التشييد، فإن المجموعة تحث الأمين العام على استخدام القدرات المحلية في تنفيذ المشروع. وأشارت إلى أن المجموعة ستقوم برصد سبلة معالجة مسائل الصحة والسلامة في مباني الأمم المتحدة، ولا سيما في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٤ - **السيد سريفيوك** (تايلند): قال إن تايلند استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحي[ط الهادئ، ذراع الأمم المتحدة الإقليمي الأكبر في مجال التنمية، لما يقرب من سبعة عقود أنجزت اللجنة خلالها ولايتها بواسطة تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ولا سيما تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تضم ٦٠ في المائة من سكان العالم. وقال إنّ حكومة بلده تؤيد بالكامل عمل اللجنة، وهي تتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمين التنفيذي الجديد. وأردف قائلا إن المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة في أماكن عمل اللجنة يجب أن تعالج من خلال مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية، حتى تتمكن اللجنة من الوفاء بولايتها وخدمة أعضائها على النحو الأمثل. وأضاف أن تايلند ستعمل عن كثب مع اللجنة في جميع مراحل المشروع لأنّ التنسيق بين المنظمة والبلد المضيف يكتسي أهمية بالغة لتحقيق النجاح.

٢٥ - وأتبع ذلك بقوله إن تايلند قدمت مساهمات عينية للمشروع منذ نظر اللجنة الاستشارية السابق في المسألة. وقد يسرت وزارة الخارجية إجراء مناقشات بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومجلس المهندسين التايلنديين وإدارة العاصمة بانكوك

فيما يتعلق بتوفير الخبرة وأفضل الممارسات المحلية ووضع الإجراءات اللازمة للنجاح. وقال إن وفد بلده يرحب بالقرارات الرامية إلى إنشاء مبنى مؤقت في الموقع وتنقيح منهجية البناء، وهو يأمل في إيلاء الاعتبار الواجب لتحليل التكاليف والعوائد وللجدوى التشغيلية حتى يكتمل المشروع في الوقت المناسب وضمن حدود التكلفة المعتمدة. وأعرب عن ثناء وفد بلده على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإيلائها الاعتبار الواجب لأداء المباني وترشيد استهلاك الطاقة واستخدام الحيز المكاني. وعلى وجه الخصوص، سيكون من الممكن استيعاب المزيد من كيانات الأمم المتحدة في المجمع من خلال الكفاءة في استخدام الحيز المكاني. وأردف قائلا إن حكومة بلده سترحب بتعزيز وجود الأمم المتحدة في تايلند، نظرا لاتباع حكومة بلده سياسة ترمي إلى النهوض بدور بانكوك كمركز للمنظمات والمؤتمرات الدولية. وسيؤدي قانون الامتيازات والحصانات المتعلقة بالمنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية في تايلند، بعد دخوله حيز النفاذ، إلى تيسير إنشاء مكاتب للمنظمات الدولية في البلد. وأردف قائلا إن الإدارة والرصد والفعالية من حيث التكلفة والشفافية والمساءلة عناصر أساسية في المشروع، وإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ينبغي لها أن تنسق مع الأمانة العامة على نحو وثيق لضمان التنفيذ السلس.

٢٦ - **السيد أندانجي** (كينيا): قال إن كينيا تقدر كثيرا وجود مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أرضها، وهو مركز العمل الوحيد في الجنوب الذي يوجد لمنظمات الأمم المتحدة فيه مقار عالمية. وأردف قائلا إن نيروبي تستضيف أيضا عمليات لحفظ السلام ومكاتب قطرية وإقليمية ومكاتب مشاريع تابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وبالنظر إلى أهمية مشاركة الأمم المتحدة في أنشطة السلام والأمن والأنشطة الإنسانية في أفريقيا، حيث تضطلع المنظمة بأكثر من ٦٠ في المائة من عملها، استثمرت كينيا أموالا طائلة في المكتب لمساعدة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها. وقال إن حكومة بلده ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها وفقا لاتفاق المقر.

٢٧ - وذكر أنه تم تشييد مرافق جديدة في عام ٢٠١٠ لاستيعاب جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في المكتب. فالمباني A إلى J لم تعد تستوفي المعايير والقوانين المهمة، بيد أن مصدر القلق الأكبر يتمثل في أنها لا تستوفي المتطلبات الأمنية بسبب قربها من الطريق الرئيسي. فالأسقف بحاجة إلى استبدالها، والنوافذ غير قابلة للإصلاح والأسلاك تنذر بخطر الحريق؛ وسيكون المزيد من الاستثمار في المباني مكلفاً للغاية. وعلى مر السنين، تم توسيع الطرق وشهد وضع الإشارات عند التقاطعات تحسنا في منطقة غيغيري. وقد تم تخفيض الازدحام عند المداخل الثانوية المؤدية إلى المجمع ومخارجه، ويجري النظر في توسيع خدمات المرافق لدعم المنطقة. لذلك يعرب وفد بلده عن ترحيبه بإطلاق الأمين العام للمشروع في أعقاب موافقة الجمعية العامة عليه في القرار ٧٢/٢٦٢ ألف.

٢٨ - وأردف قائلا إن الأمين العام أخذ في الحسبان احتياجات المنظمة من الحيز المكاني في المستقبل، نظراً للعدد المتزايد من الطلبات المقدمة إلى المكتب لتوفير حيز إضافي للمستأجرين الحاليين الذين يرغبون في توسيع نطاق عملياتهم وللوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التي تود نقل عملياتها إلى المجمع. وقال إن وفد بلده يرحب بالتغيير المقترح في وظيفة مبنى خدمات النشر، وبتشييد ملحق لدعم مهام أمانة المكتب. وينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن المشروع التجريبي للاستخدام المرن لأماكن العمل في تقاريره المقبلة بشأن مشروع التشييد. وأعرب عن ترحيب كينيا بتخفيض تكلفة المشروع وتسارع الجدول الزمني للتشييد. وأضاف أنها ستيسر استيراد مواد التشييد والمعدات اللازمة للمشروع، لكنها تشجع بقوة على الاستعانة بالمصادر المحلية.

٢٩ - وبما أن الاستثمار المقترح يلبي احتياجات المنظمة في المستقبل، فإنّ الموافقة عليه سيكون بمثابة قرار مالي حكيم. وأردف قائلا إن نفقات المكتب لا تقارن بنفقات مراكز العمل الأخرى الموجودة خارج المقر، التي يتلقى بعضها دعما قدره بليون دولار، وينبغي أن تخصص الأمم المتحدة للمكتب الأموال التي يستحقها بوصفه مقرا للمنظمة في أفريقيا، أثبتت القارة من خلاله إمكاناتها على مدى ٤٣ سنة من الالتزام والخدمة. وينبغي ترسيخ هذا الإرث، وإيجاد المزيد من الفرص لدعم احتياجات المنظمة انطلاقا من هذا الموقع الاستراتيجي.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/73/167، و A/73/217، و A/73/217/Add.1، و A/73/218، و A/73/428)

٣٠ - **السيدة فرانكسن والاس** (المديرة التنفيذية لمكتب إقامة العدل): عرضت تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/73/217 و A/73/217/Add.1)، فقالت إن التقرير، الذي هو نتاج التنسيق بين مكتب إقامة العدل وجميع أصحاب المصلحة

المعنيين، يركز على عمل النظام الرسمي لإقامة العدل في عام ٢٠١٧. وأردفت قائلة إن جهودا متضافرة بذلت لتبسيط عملية عرض المعلومات، وتخصيص مرفق للمعلومات التي لا تخضع للتغيير، مثل الاستعراض العام لأدوار مختلف المكاتب داخل النظام. وقالت إن التقرير يشير إلى أن النظام مازال يعمل بفعالية بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على إنشائه.

٣١ - واسترسلت قائلة إن الجمعية العامة أنشأت نظام العدل الداخلي من أجل توفير آلية لحل المظالم والنزاعات المتعلقة بالعمل داخل المنظمة، بغية دعم إنجاز الولاية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ولتمكين النظام من العمل على النحو المنشود، أشارت إلى أن الجمعية العامة مطلوب إليها اتخاذ أربعة إجراءات محددة. أول هذه الإجراءات هو الموافقة على إنشاء ثلاث وظائف قضائية دائمة في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لتحل محل الوظائف القضائية المخصصة. وعللت قائلة إن هذا التدبير، الذي حظي بتأييد دائم من الأمين العام وفريق التقييم المستقل المؤقت، ومحكمة المنازعات، ومجلس العدل الداخلي، له ما يبرره تماما في ضوء عبء القضايا المعروضة على محكمة المنازعات، والحاجة إلى تجنب تقويض استقلالية القضاء عن طريق تمديد الوظائف المخصصة بصورة متكررة، وهي ممارسة غير منصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة المنازعات. وستكون الاحتياجات من الموارد المتعلقة بتعيين القضاة الدائمين الجدد وموظفيهم الداعمين هي نفس الاحتياجات المتعلقة بالقضاة المخصصين الحاليين وموظفيهم الداعمين، بالنظر إلى أن مستويات أجور كلتا الفئتين ستظل واحدة.

٣٢ - وأضافت أن استبدال الوظائف المخصصة بوظائف دائمة من شأنه أن يوفر الاستقرار الضروري لنظام العدل الداخلي دون تقويض مرونته. وفي حالة حدوث انخفاض مستمر في عدد القضايا المعروضة على محكمة المنازعات في السنوات القليلة المقبلة، قد تنظر الجمعية العامة في تأجيل التعيينات في الوظائف القضائية الشاغرة أو إلغاء وظيفة من الوظيفتين القضائيتين بنصف الوقت. وفيما يتعلق بحجم القضايا المعروضة على محكمة المنازعات، لا بد من التمييز بين عدد الدعاوى الواردة، الذي يحدد عدد القضاة المطلوبين، وعدد الدعاوى التي جرى البت فيها، وهو مسألة منفصلة تتصل بإنتاجية محكمة المنازعات وكفاءتها.

٣٣ - وتابعت حديثها قائلة إنه بالنظر إلى تراجع إنتاجية محكمة المنازعات في الآونة الأخيرة، فإن ثاني إجراء يطلب إلى الجمعية العامة اتخاذه هو النظر في الحاجة إلى قيام الجمعية العامة أو مجلس العدل الداخلي بمزيد من الرصد لإدارة المحكمة للقضايا والفصل فيها، وذلك بالإضافة إلى الرصد الذي يقوم به رئيس المحكمة بالفعل. وسيكون قيام مجلس العدل الداخلي بالإبلاغ في هذا الصدد متسقا مع ولايته المتمثلة في تقديم آرائه إلى الجمعية العامة بشأن تطبيق نظام إقامة العدل.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن ثالث إجراء يطلب إلى الجمعية العامة اتخاذه هو أن تمدد، إلى أجل غير مسمى، آلية التمويل التكميلي الطوعي لمكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، دون المساس بقرار نهائي من جانب الجمعية بشأن ما إذا كانت نفقات المكتب تشكل نفقات للمنظمة يتعين أن تتحملها الدول الأعضاء، وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت أن آلية التمويل التكميلي الطوعي، التي أُنشئت في عام ٢٠١٤ على أساس تجريبي وتقوم الجمعية العامة بإقرارها سنوياً، أثبتت فائدتها في تمكين المكتب من تعيين محاميين إضافيين تشتد الحاجة إليهم.

٣٥ - وأعقبت ذلك بقولها إن رابع إجراء يطلب إلى الجمعية العامة اتخاذه هو أن تؤكد من جديد الدور الهام الذي يضطلع به مكتب إقامة العدل المستقل من أجل تعزيز أوجه الكفاءة داخل نظام العدل الداخلي عن طريق تمكين مختلف مكوناته من توجيه جهودها ومواردها نحو الاضطلاع بولاياتها.

٣٦ - وأضافت أن الجمعية العامة أنشأت بموجب قرارها ٦١/٢٦١ مكتب إقامة العدل ككيان يتمتع باستقلال ذاتي في مجال التشغيل والميزانية، من أجل ضمان استقلال نظام العدل الداخلي وتوفير أمور من بينها الدعم الفني والتقني والإداري إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وبما أن مكتب إقامة العدل هو مكتب داخل الأمانة العامة يتمتع بالاستقلالية في مجالي التشغيل والميزانية، فإنه في وضع فريد يتيح له تقديم هذا الدعم إلى المحكمتين، مع ضمان استقلالهما وكفالة الامتثال للإطار الذي يحكم الموارد المالية والبشرية للمنظمة. وأضافت أن المكتب يشرف على الموظفين بقلمي المحكمتين ويتولى المسؤولية عن إدارة الميزانية، فضلاً عن الموارد المالية والبشرية لقلمي المحكمتين.

٣٧ - واسترسلت قائلة إن الفرع الثاني من التقرير (A/73/217 و A/73/217/Add.1) يتضمن ملاحظات رئيسية بشأن الاتجاهات التي ينطوي عليها تشغيل النظام الرسمي لإقامة العدل، وكذلك معلومات عن الأنشطة وعبء القضايا المعروضة على الكيانات التي يتألف منها النظام. أما الفرع الثالث فهو يقدم ردوداً على طلبات

محددة مقدمة من الجمعية العامة، بما في ذلك معلومات بشأن جهود التوعية واسعة النطاق التي يبذلها مكتب إقامة العدل؛ وبشأن الإطار التنظيمي للمنظمة، بما في ذلك سياستها المتعلقة بالحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول؛ وبالآليات اللازمة لضمان مساءلة المديرين؛ وبالتمثيل الذاتي أمام محكمة المنازعات؛ وبسبل الانتصاف المتاحة للأفراد من غير الموظفين، بما في ذلك اقتراح تزويد هؤلاء الأفراد بخدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية التي يوفرها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، واقتراح تبسيط إجراءات التحكيم من أجل حل المنازعات بالوسائل الرسمية.

٣٨ - وأردفت قائلة إن الأمين العام يطلب أيضا إلى الجمعية العامة أن توافق على التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف بشأن اختصاص المحكمة فيما يتعلق بقرارات اللجنة الدائمة للمجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الإضافة بتقريره (A/73/217/Add.1)؛ وأن توافق على تعديل للنظام الداخلي لمحكمة الاستئناف. وأضافت قائلة إنه يقترح تقديم كل التقارير في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بإقامة العدل كل سنتين، بمجرد أن تبت الجمعية العامة في وضع القضاة المخصصين.

٣٩ - وفي الختام، وجهت انتباه اللجنة إلى تقرير مجلس العدل الداخلي عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/73/218)، الذي يتضمن آراء المجلس وتوصياته بشأن نظام العدالة، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢٨. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٦، يتضمن تقرير المجلس أيضا آراء قضاة محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف، التي ترد في مرفقات التقرير.

٤٠ - **السيدة دودسون** (أمينة المظالم بالأمم المتحدة): قالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة (A/73/167) إن تجربتها السابقة كأمينة للمظالم علمتها أن النزاعات في مكان العمل تعوق إنتاجية الموظفين. وشكرت الدول الأعضاء على دعم الحل غير الرسمي والسلمي للنزاعات التي تحدث في مكان العمل وأكدت أن التحرك المبكر هو أنجع وسيلة لحل النزاعات.

٤١ - وأردفت قائلة إن التقرير يتضمن موجزا للأنشطة التي اضطلع بها المكتب في عام ٢٠١٧. وأضافت أن المكتب يهتدي في عمله بنهج متكامل يجمع بين ثلاثة مجالات تركيز مترابطة: توفير المساعدة السرية والحيادية لحل النزاعات في أماكن العمل؛ وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وتقديم تعقيبات إلى المنظمة بشأن المسائل الهيكلية حتى يتسنى لها اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛ والتوعية وتعزيز المهارات المتعلقة بالقدرة على تسوية النزاعات للمساعدة في احتواء النزاعات في مكان العمل، والحيلولة دون تصعيدها.

٤٢ - وذكرت أن المكتب وردت إليه ٣ ٢٤٧ قضية على نطاق جميع الكيانات التي يخدمها، وهي الأمانة العامة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، ويعكس استمرار الاتجاه التصاعدي في عدد القضايا المعروضة عليه. ومن إجمالي عدد القضايا الواردة، وردت ٢ ٥٧٩ قضية أو ٨٠ في المائة من القضايا، من الأمانة العامة؛ ومن بين جميع المواقع المشمولة بخدمات المكتب، وردت أعلى نسبة من القضايا، أي ما يقرب من ٨٢ في المائة، من العمليات الميدانية والمكاتب الميدانية والمكاتب الموجودة خارج المقر.

٤٣ - ورغم أنّ النزاع هو جزء طبيعي من التفاعل البشري، فإن الطريقة التي تتعامل بها المنظمة مع النزاعات تكتسي أهمية حاسمة. وإذا تمت تسوية النزاعات بنجاح، يؤدي ذلك إلى تقليل تعطيل عمل الموظفين إلى أدنى حد، مما يمكن الموظفين من التركيز على إنجاز الولايات الموكلة إليهم من جانب الدول الأعضاء. وأفادت أن المكتب اضطلع بما يقرب من ٤٤٠ نشاطا من أنشطة التوعية داخل الأمانة العامة في جميع أنحاء العالم، مما مكنه من تعزيز الوعي بخدماته وتزويد الموظفين والمديرين بالأدوات اللازمة للمشاركة في محادثات هادفة وللتصدي للنزاعات. واستدركت قائلة إن التواصل مع الموظفين الميدانيين العاملين في ظل ظروف صعبة مازال يمثل تحديا.

٤٤ - وأشارت إلى إن الجمعية العامة رحبت مع التقدير في قرارها ٧٢/٢٥٦، بارتفاع معدل تسوية القضايا عن طريق وساطة المكتب، وشجعت المكتب على مواصلة جهوده الرامية إلى دعم تسوية المنازعات بطريقة غير رسمية. وأردفت قائلة إن معدل التسوية مازال مرتفعاً: فقد تمت تسوية ٨٤,٩ في المائة من جميع القضايا التي تم التوسط فيها وإغلاقها، وأسفرت ٨٩,٧ في المائة من قضايا الوساطة المنبثقة عن الأمانة العامة عن نتائج ناجحة. ويدعم ذلك الاتجاه اقتناع المكتب بأنه عندما يشارك طرفا النزاع طواعية في حوار غير رسمي وسري وميسر، يتبصر كل طرف بمصالح الطرف الآخر ويستطيع الطرفان التوصل إلى حلول مقبولة لكل منهما.

٤٥ - ورغم أن الأفراد من غير الموظفين يقعون خارج نطاق ولاية المكتب، فإنّ المكتب مازال يوفّر الخدمات لهؤلاء الأفراد في حدود الموارد المتاحة، ليبرهن بذلك على التزامه بدعم جميع الموظفين، لأنهم يمثلون أهم مقومات المنظمة. وأفادت أن المكتب وردت إليه ٢٢٥ قضية رفعها أفراد من غير الموظفين، أي بزيادة تقارب ٤٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وإذا بلغ عبء القضايا ٣٥٠ قضية في السنة أو تجاوز هذا العدد، فإنّ المكتب قد يحتاج إلى طلب موارد إضافية لمواجهة عبء العمل الزائد. وخلصت إلى أن تفهم اللجنة ودعمها ضروريان في هذا الصدد.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن المنظمة تسترشد فيما تضطلع به من وضع للسياسات وصنع للقرار بالتعقيبات والتحليلات التي يوفرها المكتب بشأن الاتجاهات العامة. وأفادت بأنّ أعلى نسبة من القضايا التي وردت إلى المكتب تم التركيز فيها على الشواغل المتعلقة بالوظائف والحياة المهنية؛ والتعويضات والاستحقاقات؛ والعلاقات التقييمية. وأردفت قائلة إن عدد الحالات التي تركز على المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات والقيم التنظيمية وإعادة الهيكلة قد اتخذ اتجاها تصاعديا. وقالت إنها تتطلع إلى التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لضمان أن تنير أعمال المكتب المتعلقة بتحديد المسائل الهيكلية السبيل أمام تنفيذ المبادرات الجارية في مجال الإصلاح وإدارة التغيير.

٤٧ - ويكتسي تعزيز بيئة العمل الداعمة والقائمة على الإدارة الجيدة والاحترام أهمية بالغة لإنجاز الولاية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يؤدي فيها بعض الموظفين عملهم. وختاما أعربت عن استعدادها هي وأعضاء فريقها لمواصلة جهودهم الرامية إلى الإسهام في إيجاد بيئة عمل متناغمة، ولإعطاء الأولوية لدعم القدرة على التكيف وإدارة التغيير، تمشيا مع مبادرات الإصلاح التي أطلقها الأمين العام.

٤٨ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى تقرير مجلس العدل الداخلي عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/73/218).

٤٩ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/73/428)، فقال إن اللجنة الاستشارية تُثني على الأمين العام لقيامه بتبسيط وتحسين عرض تقريره عن إقامة العدل ((A/73/217 و A/73/217/Add.1). ولئن كان عدد الأحكام الصادرة عن محكمة المنازعات قد انخفض في عام ٢٠١٧، مما أسفر عن انخفاض في عدد الطعون في تلك الأحكام أمام محكمة الاستئناف، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه قد يلزم اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض تراكم القضايا المتأخرة، بما في ذلك وضع خطة للحد من تراكم تلك القضايا تشمل لوحة متابعة آنية لسير القضايا ومؤشرات أداء عن حالة التصرف فيها.

٥٠ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي، فيما يتعلق باحتياجات محكمة المنازعات من الموارد في عام ٢٠١٩، بأن توافق الجمعية العامة على إنشاء وظيفتين من الوظائف القضائية الدائمة على أساس التفرغ في جنيف ونيروبي للاستعاضة عن الوظيفتين القضائيتين المخصصتين في هذين الموقعين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وهي توصي أيضا بتمديد الوظيفتين القضائيتين المخصصتين في هذين الموقعين إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، إلى أن يُسمِّي مجلسُ العدل الداخلي المرشحين وتنتخب الجمعية القاضيين المتفرِّغين الدائمَين. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى انخفاض عبء القضايا الإجمالي ومستوى النشاط في نيويورك، فضلا عن تفرغ قاضيين من قضاة محكمة المنازعات لنصف الوقت، توصي اللجنة الاستشارية بعدم تمديد الوظيفة القضائية المخصصة في نيويورك لما بعد عام ٢٠١٨، وهو تدبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض قدره ٤٠٠ ٢٧٧ دولار في الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٩.

٥١ - وذكر أنه من أجل تقديم الدعم إلى القاضيين المتفرِّغين الدائمَين الجديدين، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف قانوني واحد ومساعد قانوني واحد في كل من جنيف ونيروبي للاستعاضة عن الوظائف الممولة حاليا في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتوصي، مع ذلك، بأن يستمر تمويل الوظيفتين العاملتين في نيويورك في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بإضفاء الصبغة النظامية على آلية التمويل التكميلي الطوعي لمكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، التي قدَّمت تمويلا إضافيا لتكميل موارد المكتب منذ إنشائها.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن يوافق الأمين العام على المقترح المتعلق ببدء مشروع تجريبي لتمكين الأفراد من غير الموظفين من الاستفادة من خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية التي يقدِّمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ المشروع التجريبي في حدود الموارد المتاحة. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى المكتب أن يُجري ليس تحليلا

كميا فحسب، بل تحليلا نوعيا أيضا في تقييم عبء العمل الناجم عن الخدمات المقدَّمة للأفراد من غير الموظفين.

٥٣ - **السيد السيد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لنظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة بوصفه نظاما مستقلا وشفافا يضمن احترام حقوق الموظفين والتزاماتهم ومساءلة المديرين والموظفين على حد سواء. وأوضح أنّ نظام العدل الداخلي يجب أن يكون لامركزيا وأن تُوفَّر له الموارد الكافية من أجل ضمان الإدارة الفعالة للموارد البشرية للمنظمة التي تشكل أثمن أصولها. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، مسؤولية ضمان الأداء السليم لنظام العدل وإبقاء الجمعية العامة على علم تام بعملياته. وتؤكد المجموعة من جديد أن مكتب إقامة العدل مستقل، ويتمتع بالاستقلالية في مجالي التشغيل والميزانية، وتعيد تأكيد ولايته حرصا على الاستقلال المؤسسي للنظام الرسمي لإقامة العدل.

٥٤ - وتابع قائلا إن حجم العمل في العديد من الكيانات التي يتكون منها نظام العدل الداخلي قد ازداد باطراد في السنوات الأخيرة وتنامى بشكل كبير في عام ٢٠١٧ بوجه خاص، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر في ضوء عدد من عمليات تقليص الوظائف والإصلاحات الواسعة النطاق الجارية داخل المنظمة. ولذا يجب أن يتوافر للنظام ما يكفي من الموظفين والتمويل للوفاء بالتزاماته المتزايدة. ولذلك فإن المجموعة ترحب باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء ثلاث وظائف قضائية دائمة على أساس التفرغ في محكمة المنازعات لتحل محل الوظائف القضائية المخصصة، وتحويل وظائف الدعم المؤقت المرتبطة بها إلى وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ المجموعة أيضا مع الاهتمام الاقتراح الداعي إلى وضع قائمة بأسماء المرشحين النهائيين المؤهلين لشغل الوظائف القضائية في محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف، من شأنها أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل، ولا سيما المرشحين من البلدان النامية.

٥٥ - وقال إن المجموعة ستولي الاعتبار الواجب لاقتراح الأمين العام بتمديد آلية التمويل التكميلي الطوعي لمكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين إلى أجل غير مسمى، في الوقت الذي تؤكد فيه أن الدول الأعضاء ملزمة بتحمل نفقات المنظمة، وفقا للمادة ١٧ من الميثاق. وتشير المجموعة كذلك إلى ما خلص إليه فريق التقييم المستقل المؤقت من أنّ المكتب يعاني من نقص في الموارد وأن ميزانيته غير كافية، حتى وإن جرت تكملتها عن طريق آلية التمويل التكميلي الطوعي.

٥٦ - وأردف بقوله إن المجموعة تشجع تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية كلما كان ذلك مناسبا، لأن هذه التسوية لا تزال ضرورية من أجل تفادي الدعاوى القضائية غير الضرورية. وترحب المجموعة أيضا باقتراح الأمين العام الداعي إلى بدء مشروع تجريبي لتمكين الأفراد من غير الموظفين من الاستفادة من خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية التي يقدِّمها مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة كجزء من ولاية المكتب. وإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى أن معظم الحالات التي تلقاها المكتب في عام ٢٠١٧ قد قدَّمها موظفون من خارج المقر، فإن المجموعة ستسعى للحصول على معلومات مستكملة عن أعمال فروع المكتب الإقليمية السبعة وولاياتها. وأخيرا، أعرب عن ترحيب المجموعة بتقرير مجلس العدل الداخلي (A/73/218) وعن تطلعها إلى النظر فيه بإمعان.

٥٧ - **السيد زيكيري** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على كفاءة وفعالية أداء نظام إقامة العدل، الذي يجب أن يجسد مبادئ الاستقلال والحياد والشفافية والسرية. ويجب مساءلة الأفراد والأمم المتحدة ككل عن أعمالهم وفقا لقواعد المنظمة ذات الصلة.

٥٨ - وذكر أن تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية عنصر أساسي من عناصر نظام العدل الداخلي، لأنها تُحسِّن إمكانية اللجوء إلى القضاء في الوقت الذي تحدُّ فيه من الحاجة إلى الدخول في إجراءات تترتب عليها تكاليف كبيرة وتستغرق وقتا طويلا. لذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي يرحب بزيادة عدد القضايا في النظام الرسمي، التي جرت تسويتها بالوسائل غير الرسمية، فضلا عن أنشطة التوعية التي أُجرِيت لإذكاء الوعي بالنظام غير الرسمي، ولا سيما تلك التي تركز على الوساطة وتنمية القدرات من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات في مكان العمل. وإذ يلاحظ الاتحاد الأوروبي التطور البنّاء لنظام العدل الداخلي منذ إنشائه، فإنه يرحب بالتوصيات الرامية إلى تحسين عملياته وكفاءته الداخلية، ويشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية. وقال إن المبادرات الرامية إلى تحسين نظام العدل ينبغي أن تراعي الاحتياجات الأوسع نطاقا من الموارد البشرية والمالية. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة أن تحرص على تطابق التغيرات مع الاحتياجات

الفعلية والنواتج النوعية الواضحة التي يجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة ومتسقة مع أهداف نظام العدل.

٥٩ - **السيدة فيرونيس** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم إمارة ليختنشتاين، فقالت إن وفدَي البلدين يتطلعان إلى استعراض الرسالة الموجّهة من رئيس اللجنة السادسة بشأن الجوانب القانونية لإقامة العدل. وأضافت أن من الضروري وجود نظام عدل داخلي يتسم بالإنصاف والفعالية والكفاءة لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة بُغية ضمان ارتفاع مستويات الحفز والروح المعنوية وتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها الطموحة. وأوضحت أنّ الاستثمار في هذا نظام من شأنه أن يعود بالنفع على الموظفين والمنظمة على حد سواء من خلال الحد من عدد القضايا والإسراع بحسمها.

٦٠ - وأردفت أن أكثر من نصف أفراد الأمم المتحدة ليسوا من الموظفين ولا تتاح لهم إمكانية اللجوء إلى نظام العدل الداخلي، وهو أمر يثير القلق. وذكرت أنّ وفدي البلدين يرحبان بالمشروع التجريبي المقترح لتمكين الأفراد من غير الموظفين من الاستفادة من خدمات تسوية المنازعات بالوسائل غير الرسمية في إطار ولاية مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، ولكنّها يشيران إلى أن المشروع لن يكفل إتاحة وصول هؤلاء الأفراد إلى سبل انتصاف قانونية فعالة. لذا، ينبغي للأمين العام أن يقترح، في تقريره المقبل، الخيارات الفعالة من حيث التكلفة من أجل منح الأفراد من غير الموظفين إمكانية اللجوء إلى آلية قانونية في مجال تسوية المنازعات.

٦١ - وتابعت بقولها إن ضمان سلامة الموظفين وغير الموظفين الذين يُبلِّغون عن سوء السلوك أمر بالغ الأهمية لدعم معياري المهنية والنزاهة في المنظمة. لذلك، يرحب الوفدان بالجهود المبذولة لتعزيز سياسة الأمين العام المتعلقة بالحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول.

٦٢ - وقالت إنه يجب دعم مكتب تقديم المساعدة القانونية الذي يضطلع بدور أساسي في تحقيق التكافؤ بين الأفراد من الموظفين وغير الموظفين من جهة، والإدارة من جهة أخرى، في حال نشوب منازعات متعلقة بالعمل. واختتمت كلامها قائلة إن الوفدين يشيدان بالعمل الذي أنجزه مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٣ - **السيدة ديجياكومو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تؤيد وضع نظام فعال لإقامة العدل يوفر آلية مستقلة لتسوية المنازعات ضمن قضايا متنوعة. وتعتمد فعالية النظام إلى حد بعيد على الآليات الرسمية وغير الرسمية لتسوية المنازعات المتعلقة بالموظفين وغير الموظفين. وفي هذا الصدد، تُثني الولايات المتحدة على الجهود التي يبذلها مكتب إقامة العدل لزيادة أنشطة التوعية التي يضطلع بها في المقر وفي الميدان من أجل إذكاء الوعي بآليات تسوية المنازعات المتاحة. وقالت إن وفد بلدها يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بشأن أهمية النظام غير الرسمي، ويشير إلى أن الإجراءات المبكرة لتسوية المنازعات هي الطريقة الأكثر فعالية وكفاءة لضمان إيجاد بيئة عمل يسودها الوئام.

٦٤ - وأضافت أنه على الرغم من أن عبء القضايا الواردة إلى محكمة المنازعات ظل مستقرا في عام ٢٠١٧، فإن المحكمة أصدرت أدنى عدد من الأحكام في تلك السنة منذ إنشاء نظام إقامة العدل في عام ٢٠٠٩، وهو أمر ترى اللجنة الاستشارية أنّه يعود إلى انخفاض سرعة عمل المحكمة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن ذلك الاتجاه. وهو يرحب أيضا بالدور القيادي للأمين العام في إنشاء برنامج تجريبي لتمكين الأفراد من غير الموظفين من الاستفادة من بعض آليات تسوية المنازعات التي يتيحها النظام.

٦٥ - وواصلت كلامها قائلة إن الدورة الحالية تشكل فرصة لتعزيز نظام إقامة العدل وتحسين استقلاله، بسبل منها ضمان اتساق الأحكام مع مقررات الجمعية العامة. ويشكل وجود نظام يعمل بنسق جيد أمرا بالغ الأهمية في تمكين المنظمة من استقدام الموظفين ذوي الأداء العالي واستبقائهم.

٦٦ - **السيد واكاباياشي** (اليابان): قال إن نظام إقامة العدل يُعدُّ أمرا أساسيا في تعزيز مكان عمل يتسم بالإنصاف والعلاقات الحسنة بين الموظفين والإدارة. فبضمان الإنصاف في مكان العمل، يكون لهذا النظام أثر إيجابي في أداء الموظفين والإدارة على حد سواء. وبما أن النظام يجب أن يكون مستقرا من أجل ضمان الإنصاف، فإنه ينبغي إضفاء الصبغة النظامية على آلية التمويل التكميلي الطوعي لمكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين، وينبغي توعية جميع الموظفين بأهمية مساهماتهم المالية المقدَّمة إلى الآلية كي يتسنى لهم الحصول على قدم المساواة على الخدمات التي يقدِّمها النظام.

٦٧ - وأضاف أن نظام العدالة قد عزز المساءلة والمصداقية في الأمم المتحدة، ولا بد له من أن يعمل بكفاءة حتى يستمر في القيام بذلك. وتلاحظ اليابان عدد الدعاوى التي تلقتها محكمة المنازعات، وتشدد على أنه ينبغي لهيكلها التنظيمي أن يتناسب مع عبء القضايا المعروضة عليها. وأنهى السيد واكاباياشي كلامه قائلا إن وفد بلده سيواصل النظر في طلب الأمين العام إنشاء وظائف قضائية دائمة في محكمة المنازعات، وكذلك في الطلب البديل بشأن تمديد الوظيفتين القضائيتين المخصصتين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٥٠.